اثنين وهو في الجسم ويكون اصطلاحا اخر غير ما يفهمه الكافه وهو لا امتداد ولا
يكون الانفصال مقابلا له بل ذلك الامتداد هو الجسم وهو القابل للانفصال لا الاتصال
الذي يقابله ولقائل ان يقول على الوجه الاول ان الاتصال الذي هو من
اجزاء الجسم هو الامتداد ونفي الامتداد الواحد الى الشمعه مع التبدل في المقادير
يدل على مغايرته للمقادير واما قوله ان الشمعه الطويله اذا جعلت مستديره
تجمع فيها اجزاء كانت متفرقه فباطل لان الشمعه لا يكون فيها اجزاء بالفعل حتى فارت
تجتمع بالاستداره بل الشمعه لها امتداد واحد باق ما لم يطرا عليها التفرق
مع تبدل المقادير وحاله عدم التفرق عين الزائد عند عدمه وعلى الوجه الثاني
انا نختار ان للجسم اتصالا اخر وراء هذا الاتصال العرضي وهو جوهر واما قوله
انه هو الجسم لا غير قلنا لا يجوز ان يكون هو الجسم بل الجسم مركب منه ومن غيره
لان الجسم فيه قوة الانفصال وماهيته قوة الانفصال شيء بعينه بعد طريان الانفصال
وهذا الامتداد الجوهري الواحد اي لا يبقى بعد طريان الانفصال بل يعدم ويوجد
امتدادات اخر فلا يكون قابلا للانفصال فيس لا يكون بعينه باقيا وموصوفا به
فلا بد في الجسم من شيء اخر غير هذا الامتداد فيه قوة الانفصال فان قيل الهيولى
الواحده ايضا لا تبقى بعد طريان الانفصال ويوجد هيوليان اخريان فلا يكون
فيها قوة الانفصال اجيب بان الهيولى من حيث هي قابله للانفصال لا من حيث
هي واحده فقوة الانفصال في الهيولى من حيث هي لا في الهيولى من حيث هي
واحده فان قيل لم لا يجوز ان يكون الامتداد ايضا من حيث هو قابل للانفصال
لا من حيث هو واحد اجيب بان الوحده والتعدد للامتداد بالذات
وللهيولى بالعرض فيمتنع ان يطرا الانفصال على الامتداد الواحد ويبقى ذات ذلك
الامتداد لانه اذا طرا الانفصال زالت الوحده اللازمه لذلك الامتداد وزالت
ذات الامتداد بالضروره لانتفاء لازمه بخلاف الهيولى فانه اذا طرا الانفصال وزالت
وحدتها العرضيه لم ترتفع ذات الهيولى لان عرض لها التعدد وانما لم ترتفع ذات الهيولى
بارتفاع الوحده لان الوحده ليست ملازمه لها وعلى الثالث انا لا نعني بالاتصال
غير ما نعقله بين الشيئين وهو الامتداد بقوله والانفصال لا يكون مقابلا له قلنا
الانفصال كما يكون مقابلا للاتصال المعقول بين الامرين يكون مقابلا للاتصال
الجوهري الذي هو الامتداد والانفصال الذي يكون مقابلا للامتداد هو رفع
ذلك الامتداد عما من شانه ان يكون له ذلك الامتداد عن الهيولى ورفع ذلك الامتداد
عنها يستلزم وجود امتدادين اخرين واما قوله الامتداد هو الجسم وهو قابل
للاتصال والانفصال فقد عرفت ما فيه قال ولكل جسم مكان طبيعي يطلبه
عند الخروج عنه الى اقرب الطرق فلو تعدد الشيء ومكان المركب مكان الغالب وما

الفق

٦١

الفق وجوده وكذا الشكل الطبيعي هو الكره اقول لما فرغ من بيان حقيقة
الجسم اراد ان يشير الى بعض احواله الكليه وانما خص المكان والشكل بالذكر
لان المكان يختلف في الاجسام والشكل متشابه وسائر الاحوال يمكن ان يبين
بمثله لانها اما متشابهه او مختلفه فقال ولكل جسم سواء كان بسيطا او مركبا
مكان طبيعي لانك تعلم انه اذا خلي وطبعه ولم يعرض له من خارج قاسر غريب
لم يكن له بد من مكان معين يطلبه عند الخروج عنه على اقرب الطرق وهذا هو المراد
لكونه طبيعيا وانما جعل الحكم طبيعيا كليا لان من هيهنا ان المكان هو البعد لا السطح
كما سيجيء فيكون على هذا كل جسم في مكان حتى المحدد للجهات ولا يجوز ان يكون
المكان الطبيعي لكل جسم الا واحدا لانه لو تعدد المكان الطبيعي يلزم ان لا يكون
المكان الطبيعي مكانا طبيعيا اشار بقوله فلو تعدد الشيء والتالي باطل بيان
الملازمه انه لو تعدد فلو خلي الجسم وطباعه فلا يخلو اما ان يحصل في احدهما او لا
فان كان الثاني لم يكونا طبيعيين وان حصل في احدهما فلا يخلو اما ان يكون حاصلا
في الاخر ام لا والاول محال والا يلزم ان يكون جسم واحد في مكانين وهذا بين
بالاستحاله بالضروره والثاني لا يخلو اما ان يطلب الاخر او لا فان كان الاول
يكون الثاني هو الطبيعي لا الاول وان كان الثاني فبالعكس والمركب ان غلب
احد اجزائه فمكانه مكان الغالب من اجزائه وان لم يغلب احد اجزائه فان كان
فيه الاجزاء في امكنتها في جهه واحده من الغالبه على الباقيه فمكانه هو ما يقتضيه
الغالب فيه بحسب ذلك اذ لا غالب فيه مطلقا وان لم يغلب فيه اجزاؤه هذه الصفه
فمكانه هو الذي اتفق وجوده فيه اذ لو مال الى واحد من تلك الامكنه المتساويه
بالنسبة اليه لكان تخصيصا من غير مخصص قوله وكذا الشكل اي لكل جسم شكل
طبيعي على الوجه الذي ذكر والشكل هيئه ما احاط به حد او حدود من جهة الاحاطه
والشكل الطبيعي للبسيط هو الكره لان المقتضي لشكله هو الطبيعه وهي واحده
وقابله هو الجسم البسيط وهو ايضا واحد وفعل الفاعل الواحد في القابل
الواحد يجب ان يكون متشابها والا لاختلفت اثاره ولا بسيط الا الكره والمركبات
لانها تختلف بحسب اختلاف التراكيب الحاصله والمصنف عمم الحكم بالنسبه الى
جميع الاجسام فقال الشكل الطبيعي هو الكره وفيه نظر اذ يجوز ان يكون
الشكل الطبيعي للمركب غير الكره قال والمعقول من الاول البعد فان
الامارات تساعد عليه فانا علمنا ان البعد منه ملاقاه للمادة وهو الحال في الجسم
ومانع مساويه ومفارق عن الاجسام بانها تحلها وتخلفها ومتباعد بحيث
تطبق على بعد المتمكن وتتحد به ولا امتناع لخلوه عن الماده ولو كان المكان
سطحا لتضادت الاحكام ولم يعم المكان اول المكان موجود لانه مشار

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)